محاولة جمع الاطراف المعنيّة ومناقشة هذه المسائل». وختم قوله بـ «اننا لا نملي حلولاً على أحد، ولن نملي خطة نهائية» (**النهار**، ٨/٣/١٩٩١).

هذا الحرص في النبرة التي استخدمها فيتزووتر غاب، بعض الشيء، عن النبرة التي استخدمها مسؤولون قريبون من الوزير بيكر، عندما خرج، بعد محادثاته مع المسؤولين الاسرائيليين، من غير ان يلمس مرونة في الموقف الاسرائيلي الرافض لمبدأ «مقايضة الارض بالسلام» (**جيروزاليم بوست**، ١٣/٣/١٩٩١). فقد كان صعباً، بعد اختتام بيكر محادثاته مع أطراف النزاع الشرق أوسطي، أو مع الاطراف المعنيّة بهذا النزاع، اعطاء تقويم دقيق لما حقّقه في جولاته، خصوصاً وان الوزير الاميركي فضّل عدم الكلام عن العقدة الاساسية التي واجهها، وهي العقدة الاسرائيلية (**المصدر نفسه**، ١٩/٤/١٩٩١). وأشارت أوساط قريبة من الوفد الاميركي، في محاولة فهم ما يمكن ان يكون قد توصّل اليه بيكر، الى تحقيق بعض التقدّم على صعيد تسمية المؤتمر المقترح عقده لمباشرة عملية المفاوضات؛ اذ استعيض عن عبارتي «المؤتمر الدولي» و«المؤتمر الاقليمي» بـ «مؤتمر السلام». لكن تغيير التسمية لم يكن كافياً لتجاوز كل العقبات، وفي مقدمها دور الامم المتحدة في المؤتمر، وكيفية مشاركة الفلسطينيين فيه (**انترناشونال هيرالد تربيون**، ٢٤/٤/١٩٩١).

لكن العقبة الاهم التي يتحدث عنها بيكر هي العقبة الاسرائيلية. واختصر مصدر اميركي مسؤول ذلك بقوله «ان كل ما يريده الاسرائيليون هو ألّا يوجّه اليهم اللوم عندما ينفرط كل شيء. انهم يريدون من العرب ان يقولوا: ' لا ' ». ولخّص المصدر نفسه المشكلة التي واجهت وزير الخارجية الاميركية، في هذا المجال، بأنه لم يكن قادراً على اقناع اسرائيل بتجميد الاستيطان في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، ولو مؤقتاً، فكيف اذا طرح موضوع الانسحاب، أي انسحاب من على الارض العربية المحتلة؟ (**المصدر نفسه**).

وفي غياب القدرة على اتخاذ مواقف واضحة داخل الحكومة الاسرائيلية، وجد بيكر نفسه بين مجموعة من الضغوط المتناقضة. فهو قدّم الى تل ـ أبيب ما لم يقدّمه الى العرب باقترابه من افكارها للتسوية: من استبعاد منظمة التحرير الفلسطينية، الى وضع فكرة المؤتمر الدولي على الرف، الى اعتماد خطّين في التسوية. وكان الاعتقاد لديه ان ذلك يشجّع اسرائيل، ويحرجها كثيراً اذا ما واجهت التحرّك الاميركي بالرفض (**جيروزاليم بوست**، ٨/٣/١٩٩١).

في مقابل ذلك، تحدّث بعض الاوساط الدبلوماسية في تل ـ أبيب عن توصّل الطرفين، الاميركي والاسرائيلي، الى صيغة تفاهم مشترك من تسع نقاط، أبلغها وزير الخارجية الاسرائيلية الى المجلس الوزاري المصغّر، وهي: حل النزاع العربي ـ الاسرائيلي والقضية الفلسطينية في شكل منفصل وفي وقت واحد؛ وان النتيجة النهائية للعملية السلمية لن تكون دولة فلسطينية؛ وان الممثلين الفلسطينيين سيُختارون من بين سكان الضفة الفلسطينية وقطاع غزة بموافقة اسرائيل، التي لن يُطلب منها التفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية؛ والتي لها الحق في تفسير قرار مجلس الامن الدولي الرقم ٢٤٢ كما تراه مناسباً؛ وان أساس المفاوضات مع الفلسطينيين هو مبادرة رئيس الوزراء الاسرائيلي، اسحق شامير، التي طرحها في أيار (مايو) ١٩٨٩؛ وان على الاتحاد السوفياتي اقامة علاقات دبلوماسية كاملة مع اسرائيل، وان يوافق على المبادىء التي أقرّت في العملية السلمية؛ واخيراً ألّا يجرى أي تغيير في نقاط التفاهم هذه من دون التنسيق مع اسرائيل وموافقتها (**انترناشونال هيرالد تربيون**، ١٢/٤/١٩٩١).

على ان الوزير بيكر بدا وكأنه غير ملزم بتبديد ما أعلنه نظيره الاسرائيلي؛ بل بدا، احياناً، وكأنه غير متحمّس لتحرّكه الاخير. من هنا، اعترف بأن الجهود الدبلوماسية التي بذلها لاستكشاف امكان حل النزاع في المنطقة لم تؤد الى نتائج ايجابية، في وقت أظهر المسؤولون الاميركيون قلقهم من ضياع الفرصة المتاحة لتحقيق التقدّم. وقال ان سبب جولته هو «بصراحة، اننا لا نعرف كم ستعمّر هذه الفرصة، وانه يجب عدم السماح لها بالضياع» (**المصدر نفسه**، ٩/٤/١٩٩١). وكان المسؤولون الاميركيون يأملون في ان يتمكّن بيكر في اعادة تحريك العملية السلمية بعد الجمود الذي طرأ عليها عندما رفض كل طرف من أطراف النزاع القيام